الجمهورية | العدد 2385 | الخميس 11 نيسان 2019
www.aljoumhouria.com | @aljoumhouria

قانون النقد والتسليف "أصدق إنباءً" من الجَدَلِ

بروفسور
جاسم عجاقة

قانون النقد يرعى العلاقة بين المركزي والحكومة (جوزف براك)

فصل قانون "النقد والتسليف وإنشاء مصرف لبنان" أموال مصرف لبنان عن أموال الدوّلة. وحدّد أطراً وآليات واضحة لانتقال أموال من المصرف إلى الدوّلة ومن الدوّلة إلى المصرف. فالمادة 85 نصّت على أنّ المصرف المركزي هو مصرف القطاع العام، أي تودع فيه دون سواه أموال القطاع العام في حسابات مفصولة كليًا عن أموال المصرف المركزي.

نصّت المادتان 88 و89 على أن يقوم المصرف بإعطاء تسهيلات صندوق للدولة اللبنانية على ألّا يمنح المصرف المركزي قروضًا للقطاع العام (المادّة 90) إلّا في ظروف إستثنائية الخطورة (المادّة 91).

ونصّت المادّة 113 على أنّ أرباح مصرف لبنان المؤلفة من فائض الواردات على النفقات، تُوزّع مناصفة بين المصرف المركزي والدولة اللبنانية وبنسبة 80% للدوّلة و20% للمصرف المركزي، إذا ما بلغ الإحتياط نصف رأسمال المركزي. وفي حال وجود خسائر، تُغطّى هذه الأخيرة من الإحتياط، وفي حال عدم وجوده تُغطّى بدفعة من خزينة الدوّلة.

أموال مصرف لبنان ليست كلها أموال الدوّلة، ففي المصرف المركزي أموال تابعة للمصارف اللبنانية ومن خلفها للمودعين. ولا يُمكن معرفة حجم المال العام في أصول المصرف المركزي إلا بعد تصفيته، حيث أنّ الباقي يكون مالاً عاماً.

إذًا، حدّد قانون النقد والتسليف الإطار القانوني والتشغيلي لمصرف لبنان من خلال إعتباره مؤسسة عامّة تتمتّع باستقلالية تامّة في عملها مع وضع رقابة وقيود على أعمال المصرف، على أن تكون حرّية عمل المصرف مُقيّدة بأحكام القانون.

الدين العام ومسؤولية مصرف لبنان

الدين العام هو نتاج العجز في موازنة الدوّلة، وبالتالي كل تسجيل لعجز في الموازنة يتمّ تغطيته من خلال إصدار سندات خزينة للدوّلة اللبنانية تُسمّى سندات سيادية. وتنقسم هذه السندات إلى نوعين: سندات بالليرة اللبنانية وسندات بالعملات الأجنبية (بالدولار الأميركي بشكل أساس).

سندات الخزينة بالليرة اللبنانية تتمّ من خلال مصرف لبنان، أي أنه المسؤول قانونًا عن هذه العملية من الألف إلى الياء. أما سندات الخزينة بالعملات الأجنبية فهي محصورة بوزارة المال التي تُكلّف عادة مصرفين لقيادة هذه العملية (مصرف عالمي ومصرف محلّي).

عند إصدار سندات خزينة يقوم المسؤول عن العملية (أي المصرف المركزي للسندات بالليرة اللبنانية والمصارف الخاصة للسندات بالدولار الأميركي) بالتسويق للسندات، ويتمّ تحديد سعر الفائدة على أساس الطلب والعرض. فطلبٌ عالٍ على سندات الخزينة يُقلّل من سعر الفائدة وطلب قليل يرفع سعر الفائدة. وفي حال لم يتمّ تسويق كل السندات المطروحة، يعمد المسؤول عن العملية إلى شراء السندات.

إذًا، مما تقدّم نرى أنّ مصرف لبنان لا سلطة له على الدين العام إلّا من ناحية شراء سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إذا لم يتمّ شراؤها من قِبل الأسواق. وقد عمد المصرف المركزي في كثير من الحالات إلى إقراض الدوّلة أموالًا بفوائد وصلت في بعض الأحيان إلى 1%. والجدير ذكره، أنّ أموال المصرف المركزي، وكما سبق الذكر، هي أموال المصارف المودعة إضافة إلى أمواله الخاصة.

تراكم الدين العام جاء نتيجة العجز الذي بلغ أرقاماً خيالية. فعلى سبيل المثال بلغ العجز التراكمي أكثر من 30 مليار دولار أميركي بين العامين 2012 و2018 وهذا الرقمّ تمّ تمويله من خلال الإستدانة بمعدّل وسطي للفائدة 7%. وتُشير الأرقام الى أنّ الدوّلة فقدت السيطرة على الدين العام منذ أكثر من عقد ونيف مع تسجيل الميزان الأولي (أي مردود الدوّلة دون خدمة الدين العام) قيمة أقلّ من قيمة خدمة الدين العام، ما يعني أنّ الفارق كان يتحوّل تلقائيًا إلى دين عام.

إذاً، المُشكلة تكمن في الإنفاق المفرط الذي إتبعته الحكومات المُتعاقبة والنمو الإقتصادي الذي لم يستطع إمتصاص العجز. هذه الفجوة في الفرق بين سعر الفائدة الحقيقي والنمو الحقيقي إضافة إلى سياسة الإستدانة المُتبعة من قِبل الحكومات اللبنانية، أدّتا إلى تراكم الدين العام.

المعروف في الإقتصاد، أنّ المصرف المركزي لا سلطة له على سعر الفائدة على الآجال الطويلة، بل انّ إمكانياته تنحصر في الآجال القصيرة، وبالتالي يُمكن الإستنتاج أن لا علاقة للمصرف المركزي بالفوائد التي تدفعها الدولة والتي تُحدّدها الأسواق المالية.

لذا يُمكن القول وبكل ثقة، إن مسؤولية الدين العام تقعّ على الحكومات المُتعاقبة والفوائد المرتفعة هي ثمن تراكم هذا الدين العام.

الدين العام والهندسات المالية

يرتكب العديد من الأشخاص خطأ بقولهم إنّ الأرباح التي جنتها المصارف التجارية في لبنان نتيجة الهندسة المالية هي دين على الدوّلة اللبنانية. فالفوائد التي يدفعها مصرف لبنان هي من أصوله التي يمتلكها ولا قدّرة له على تحميل خزينة الدوّلة أي قرش واحد عملًا بأحكام قانون النقد والتسليف الذي يفصل بشكل قاطع بين أموال الدولة وأموال المصرف المركزي.

> "لا نرى في التهجّم على مصرف لبنان وعلى الليرة اللبنانية الاّ رغبة في ضرب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي"

الهندسات المالية التي يقوم بها مصرف لبنان تدخل ضمن نطاق مهامه التي نصّ عليها القانون والتي تفرض عليه القيام بما يلزم لضمان إستقرار سعر صرف الليرة. وفي غياب إقتصاد قوي وتردّي المالية العامّة، تبرز الهندسات المالية كحل وحيد لا خيار فيه، خصوصًا أنّ عجز ميزان المدفوعات يؤثّر سلبًا على الليرة اللبنانية وحتى على كيان الدوّلة المالي. من هذا المُنطلق يقوم المركزي بهندساته ويتحمّل كلفتها من دون تحميل الخزينة العامة أعباء.

في الختام، لا يسعنا القول إلّا انّ التهجّم على مصرف لبنان (أو حاكمه) أو على الليرة اللبنانية هو أمر يضرب الإستقرار النقدي والمالي للدوّلة اللبنانية ويؤدّي إلى إضطرابات إجتماعية. واليوم مع الجهود التي يقوم بها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة للقيام بإصلاحات وتأمين إستثمارات من خلال مؤتمر «سيدر»، لا نرى في التهجّم على مصرف لبنان وعلى الليرة اللبنانية إلّا رغبة في ضرب الإستقرار الإقتصادي والاجتماعي، بعدما تحقّق الإستقرار الأمني.

سلامة "أفضل حاكم بنك مركزي عربي"

إختير حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كأفضل حاكم بنك مركزي عربي لعام 2019 من قِبل اتحاد المصارف العربية الذي يضّم في عضويّته 340 مصرفاً عربياً، وذلك بالنظر الى النجاحات التي حققها المصرف المركزي اللبناني على صعيد السياسة النقدية والحفاظ على استقرار أسعار الصرف طوال ما يزيد عن ربع قرن، في ظل أزماتٍ متلاحقة أصابت العالم العربي ولبنان، وآخرها الحروب المشتعلة في دول الجوار، ناهيك عن التعامل الحكيم مع المرجعيات الدولية بالنسبة الى موضوع العقوبات.

وفي هذا السياق، أوضح الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح انه «تمّ اصدار التوصية بهذه الجائزة خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الذي عُقد في شهر آذار الماضي في بيروت برئاسة رئيسها جوزف طربيه وحضور رئيس الاتحاد أحمد جراح الصباح والاعضاء السبعة. وتمّت المصادقة على هذه التوصية من قِبل مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية المؤلّف من 20 دولة». ولفت فتوح الى انه «سيكون هناك تكريم لسلامة في افتتاح اعمال المؤتمر المصرفي في 23 نيسان المقبل في فندق فينيسيا عند الخامسة بعد الظهر.

وللغاية نفسها، هنّأ مجلس ادارة جمعية المصارف سلامة بهذا الاختيار، واعتبر في بيان، انّ سلامة وُفِق في تحقيق سياساته نتيجة استقلالية البنك المركزي في ظل عجوزات متزايدة في المالية العامة وفراغ متمادٍ في السلطة.

فرنسَبنك "أفضل بنك لبناني في آسيا"

حصل فرنسَبنك على جائزة أفضل بنك لبناني في آسيا لعام 2019 من قِبل مجلة آسيا موني (Asiamoney)، وهي إحدى إصدارات مجموعة يورومني العالمية (Euromoney)، خلال حفل توزيع جوائز أفضل بنوك الشرق الأوسط في آسيا الذي عُقد في هونغ كونغ في 25 آذار 2019.

وبحسب آسيا موني ، فإن «لفرنسَبنك سجّلًا حافلاً بالمبادرات والنشاطات الرائدة في آسيا». وفي تقريرها، ذكرت آسيا موني أنّ فرنسَبنك هو أول بنك لبناني أنشأ مكتباً للصين China desk، يقوم بإدارة وإجراء جميع المعاملات التي تتم بين البلدين، بما في ذلك تلك التي يتم تسعيرها بالرنمينبي.

وذكرت آسيا موني في تقريرها، أنّ «فرنسَبنك، برئاسة عدنان القصار، تمّ اختياره في تموز 2018 بصفته أحد الأعضاء المؤسسين الخمسة في الرابطة الصينية - العربية للبنوك، وهي مجموعة متعددة الأطراف، أنشأها بنك التنمية الصيني، وتهدف إلى توجيه ما يصل إلى 3 مليارات دولار إلى مشروعات تنموية».

وتعليقاً على الجائزة، إعتبر رئيس مجلس إدارة فرنسَبنك عدنان القصار، أنّ هذا التقدير يعكس المكانة الرائدة التي يتمتع بها فرنسَبنك في صناعة الخدمات المالية اللبنانية، إلى جانب حضوره الإقليمي والدولي على نحو قوي وواسع. وقال: «إننا على ثقة أنّ هذه الجائزة ستحفّز مجموعتنا على مواصلة جهودها لتكون الشريك المصرفي المفضّل في لبنان للشركات الآسيوية والعربية».